PROVISIONAL
A/35/PV.97
19 December 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الثلاثاء ، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد فون فيخمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

- بيان من مندوب الصومال
- المسائل المتصلة بالاعلام [٥٩]
  (أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
  (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي [٦١] (تابع)
  (ط) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثامن)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conferenc Services, room A3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

80-62577/A

Digitized by UNOG Library

(ى) اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الثانية ؛ تقرير اللجنة الخامسة

(ع) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

(ف) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا : تقرير اللجنة الثانية ؛ تقرير اللجنة الخامسة

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥ .

بيان من مندوب الصومال

السيد أحمد آدن (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلبت الكلمة للاحتجاج على النشرة الصحفية التي صدرت بعد ظهر الأمس فيما يتعلق بتعليلي للتصويت في بداية الجلسة العامة بعد ظهر نفس اليوم على مشروع القرار بشأن ما يسمى بالأشخاص المشردين في اثيوبيا ، تحت البند ١٢ من جدول الأعمال . انني غير راض عنها تماما .

والنشرة الصحفية المشار اليها واردة في الوثيقة GA/6366 اجتماع الجمعية العامة ، شريط ٩ ، ويقرأ كالآتي :

" لقد قال السيد أحمد آدن أن صمت الصومال عند تقديم مشروع القرار الرابع لا يعني ان الصومال وافقت على الموقف الحالي للأشخاص المرحلين في اثيوبيا . ان الصومال لم ترغب في الوقوف في طريق اللجنة الثالثة بشأن تدبير انساني " .

وأود أن أقول ان هذا البيان لا يعكس ما ذكرته وهو الأمر الذى يبدو أنه أغفل تماما من أولئك المسؤولين عن النشرة الصحفية . انني أقدر حقيقة ان هؤلاء الأشخاص يقعون تحت ضغط هائل لمواجهة الوقت المحدد لاصدار النشرة الصحفية ، ولكن هذا لا يبرر هذا التشويه الكبير للبيان الذى أدلى به وفد بلادى .

وفي هذه الظروف فانه ليس أمامي أى بديل آخر الا أن أعرب عن استياء وفد بلادى ازاء الطريقة التي عولج بها بياني ، وان أطلب اجراء التصويبات اللازمة في النشرة الصحفية المشار اليها بحيث يعكس البيان بشكل مناسب الروح التي تكلمت بها وسأقرأه مرة اخرى لصالح المسؤولين عن اصدار النشرة الصحفية :

" اننا نؤيد المساعدة ومعونة الاغاثة وتقديمها للأشخاص الذين يحتاجونها في العالم بأسره ، سواء كانوا من اللاجئين أو وضعوا تحت أى تسمية أخرى . وبهذه الروح في اللجنة

Digitized by UNOG Library

الثالثة فاننا لم نثر أى اعتراض على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/714 المعنون " المعونة للأشخاص المشردين في اثيوبيا " . ان صمتنا لا يعني اننا نوافق على فكرة تواجد من يسمون بالمشردين في اثيوبيا . ولم تقدم أية احصائيات من قبل سلطات الأمم المتحدة المعنية ، وعلى ذلك لا يمكن أن نقبل الأرقام المقدمة في شأن ما يسمى بالاشخاص المشردين أو حتى وجودهم في ذلك البلد .

" وبالنظر الى ذلك فان حكومة بلادى لا تود ان تشارك في مشروع القرار المزعوم المعنون " المعونة للأشخاص المشردين في اثيوبيا " . واذا كنا لم نتكلم في هذا الشأن في اللجنة الثالثة فقد كان ذلك احتراما للتضامن الافريقي والرغبة في عدم الوقوف في وجه أى أشخاص حقيقيين يثبت انهم في حاجة الى المعونة سواء كانوا في اثيوبيا أو في أى مكان آخر من العالم " . (A/35/PV.96, pp.48-50)

ولست في حاجة الى القول بأن من واجب وكالات الأمم المتحدة المعنية ليس فقط ان تتحقق من وجود الاعداد الحقيقية لما يسمى بالأشخاص المشردين في اثيوبيا ولكن عليها ان تتحقق من الظروف والدوافع السياسية التي أدت الى تشريدهم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان ملاحظة مندوب الصومال سترد بالتأكيد في المحضر الحرفي لهذا الاجتماع .

البند ٥٩ من جدول الأعمال

المسائل المتصلة بالاعلام

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/35/765)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/775)

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أمام أعضاء الجمعية الآن تقرير اللجنة السياسية الخاصة الوارد في الوثيقة A/35/765 .

Digitized by UNOG Library

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقرير اللجنة السياسية الخاصة ؟

اذن ستقتصر البيانات على تعديلات التصويت .

ان مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصية اللجنة السياسية الخاصة قد وضحت تماما في اللجنة وانعكست في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

هل لي أن أذكر الأعضاء أنه بمقتضى القرار ٣٤ / ٤٠١ وافقت الجمعية العامة على انه اذا نظر نفس مشروع القرار في لجنة رئيسية وفي الجلسة العامة فان الوفد ينبغي ، بقدر الامكان ، أن يعلل تصويته مرة واحدة فقط ، اما في اللجنة او في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت ذلك الوفد في الجلسة العامة مخالفا لتصويته في اللجنة .

وهل لي أن أذكر الأعضاء كذلك بأنه وفقا للقرار ٣٤ / ٤٠١ فان تعليلات التصويت ينبغي ألا تزيد عن ١٠ دقائق وان تقوم الوفود بالادلاء بها من مقاعدها .

وستتخذ الجمعية الآن قرارا بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ١٣ من تقريرها في الوثيقة A/35/765 ، وتقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية المتعلقة بتنفيذ مشروع القرار ، وارد في الوثيقة A/35/775 .

لقد اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة مشروع ذلك القرار دون تصويت .

هل لي أن أعتبر ان الجمعية تود ان تحذو نفس الحذو .

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٥ / ٢٠١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في القسم الثاني الفقرة ٤ من مشروع القرار الذى اعتمد الآن قررت الجمعية العامة زيادة عضوية لجنة الاعلام من ٦٦ الى ٦٧ عضوا ، وأن يقوم رئيس الجمعية العامة بتعيين العضو الجديد بعد التشاور مع المجموعات الاقليمية كما هو محدد في المذكرة المقدمة من الأمين العام بتاريخ ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٠ وثيقة A/34/863 .

وخلال المشاورات المشار اليها في تلك المذكرة اتفق على ان الجمعية العامة ينبغي أن ترخص بتعيين عضو اضافي في اللجنة من مجموعة غرب أوروبا ودول أخرى ، على أساس أن يكون مفهوما

Digitized by UNOG Library

تماما ان هذا الاتفاق لا يشكل بأى حال سابقة فيما يتعلق بتفسير مبدأ التوزيع الجغرافي العادل .

وبناء على مشاوراتي فانني أعـــين اليونان عضوا اضافيـــا في لجنة الاعلام .

وبما انه لا يوجد لدى أى طلبات مسجلة لتعليل التصويت بشأن هذا البند فاننا نكـــون بهذا قد انتهينا من نظر البند ٩٥ من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

مواصلة نظر البند ٦١ من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي :

(ط) التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثامن) (A/35/592/Add.7) ؛

(ى) اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الثانية (الجزء السابع) (A/35/592/Add.6) ؛ تقرير اللجنة الخامسة (A/35/748) ؛

(ع) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ؛

(ف) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا : تقرير اللجنة الثانية (الجزء السادس) (A/35/592/Add.5) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/725 و A/35/749) .

قدمت السيدة ستيفنسن — فيرنون (جامايكا) ، مقرر اللجنة الثانية تقرير تلك اللجنة (A/35/592/Add.5, 6, 7,) ثم تحدثت كالآتي :

السيدة ستيفنسن — فيرنون (جامايكا) (مقرر اللجنة الثانية) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أقدم للجمعية العامة الأجزاء ٦ و ٧ و ٨ من تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٦١ من جدول الأعمال المعنون " التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي " والوارد في الوثيقة A/35/592/Add.5, 6, 7 .

وسأتناول في البداية A/35/592/Add.5 في الفقرة ١٦ من تقريرها بشأن البندين الفرعيين (ع) و(ف) المتعلقين بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل نموا ، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين اللذين اعتمدتهما اللجنة الثانية دون تصويت .

Digitized by UNOG Library

وفي الفقرة ٢٠ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/35/592/Add.6 بشأن البند الفرعي (ى) ، المعنون " اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة " توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد . وفي الفقرة ٢١ توصي باعتماد ثلاثة مشروعات مقررات كانت قد اعتمدت دون تصويت .

وفي الفقرة ١٩ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/35/592/Add.7 بشأن البند الفرعي (ط) المعنون " التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية " فان اللجنة الثانية توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد ، وفي الفقرة ٢٠ بمشروع مقرر واحد وكانا قد اعتمدا دون تصويت .

وانني استرعي نظر الجمعية العامة الى الفقرات من ١٦ الى ١٨ فيما يتعلق بالمقرر الذى اتخذته اللجنة بشأن مشروع القرار المعنون "اقتراحات التغلب على الحالة الاقتصادية الحرجة في كثير من البلدان النامية".

وانني اثني على هذه التوصيات وأضعها تحت عناية الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني اعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة الاجزاء الثلاثة من تقرير اللجنة الثانية التي أشارت اليها السيدة المقررة .

وهكذا ستقتصر البيانات على تعليل التصويت .

ان مواقف الوفود فيما يتعلق بمختلف توصيات اللجنة الثانية ، قد تم ايضاحها في اللجنة وقد وردت في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

وأود ان اذكر الوفود بأن الجمعية العامة في مقررها ٣٤/٤٠١ ، قد وافقت على أن :

" تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفي الجلسة العامة ، على تعليل تصويتها مرة واحدة ، أى اما في اللجنة أو في الجلسة العامة ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة " .

كذلك تم النص في نفس مقرر الجمعية على أن تعليلات التصويت يجب أن تحدد مدتها بعشر دقائق ويجب ان تقوم الوفود بتعليل تصويتها من مقاعدها .

والآن أدعو السادة الاعضاء الى النظر في تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٦١ (ط) من جدول الأعمال المعنون " التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية " والوارد في الوثيقة A/35/593/Add.5 .

Digitized by UNOG Library

والان سوف تتخذ الجمعية العامة مقررا بشأن مشروع القرار ومشروع المقرر اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرتين ١٩ و ٢٠ من الجزء الثامن من تقريرها .

ولقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٩ دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

أعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/٢٠٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٢٠ من تقرير اللجنة A/35/592/Add.7 ؟

أعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أدعو السادة الأعضاء الى النظر في تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٦١ (ى) المعنون "اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة" والوارد في الوثيقة A/35/592/Add.6 .

والآن ستتخذ الجمعية مقررا بشأن توصيات اللجنة الثانية الواردة في الجزء السابع من ذلك التقرير .

ان مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢٠ معنون "تنفيذ الفصل الثامن من ملحق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع هذا القرار دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟ .

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/٢٠٣)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أن اللجنة الثانية قد أوصت الجمعية العامة أيضا باعتماد ثلاثة مشروعات مقررات في الفقرة ٢١ .

ومشروع المقرر الاول معنون "تنفيذ الفصل الثاني من ملحق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة". فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة توافق على مشروع المقرر الاول ؟

اعتمد مشروع المقرر الاول .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع المقرر الثاني معنون "الآثار المترتبة على قراري الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و ٣٣/٢٠٢ بخصوص اللجان الاقليمية" . وتقرير اللجنة الخامسة بخصوص الآثار المالية والادارية المترتبة على تنفيذ مشروع هذا المقرر وارد في الوثيقة A/35/748 .

فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة توافق على مشروع المقرر الثاني ؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ومشروع المقرر الثالث معنون "الوثائق المتعلقة باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الامم المتحدة" .

فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في الموافقة على مشروع المقرر الثالث ؟

اعتمد مشروع المقرر الثالث .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل الارجنتين الذي يرغب في تعليل تصويته بعد التصويت .

السيد هيريرا فيجاس (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : يود وفد بلادي شرح موقفه بشأن المقرر الاول الوارد في الفقرة ٢١ من الجزء السابع من تقرير اللجنة الثانية A/35/592/Add.6 المقدم في اطار البند ٦١ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ الفصل الثاني من ملحق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة" .

وتتذكر الوفود ان مقررا مشابها هو المقرر ٣٤/٤٥٣ قد تمت المصادقة عليه في العام الماضي ، وبمقتضاه اجلت الجمعية العامة نظر مشروع قرار شبيه بذلك الملحق بنص المقرر الذي صادقنا عليه منذ لحظات .

ان مقدمي مشروع القرار قد خابت امالهم ازاء حقيقة انه رغم التأجيل الذي تقرر في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، فان الكثير من الوفود قد اعلنت انها غير مستعدة خلال هذه الدورة لكي تتخذ قرارا جوهريا بشأن هذا البند . ومع ذلك فاننا نحن المقدمين لمشروع القرار نقبل بتأجيل جديد نظرا لاهمية المسألة ، تلك الاهمية التي اعترف بها الجميع .

ولقد عبر العديد من الوفود عن شكوكه ومخاوفه بشأن جانبين محددين من الاقتراح يتعلق

Digitized by UNOG Library

الاول بتعديل ميثاق الامم المتحدة ويتعلق الثاني بوقف بعض الاجهزة الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

ان وفدى جامايكا والارجنتين يؤيدان ، فيما بين امور اخرى ، النص على ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي ينبغي ان يشكل من جميع اعضاء الامم المتحدة ، وهما مقتنعان باستحالة تطبيق الجزء الثاني من ملحق القرار ٣٢/١٩٧ دون تعديل ميثاق الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وعلى أساس هذا الاقتناع فاننا نعتبر ان هذا الاقتراح يتكون أساسا من عنصرين هما تعديل الميثاق واعادة تشكيل المجلس الاقتصادى والاجتماعي . والوقت الذى مضى على اعتماد القرار ١٩٧/٣٢ واعتراف المجلس الاقتصادى والاجتماعي بعجزه عن حل المشكلة دليل على ان القرار ١٩٧/٣٢ لا يمكن تطبيقه دون توسيع تشكيل المجلس الاقتصادى والاجتماعي ليشمل كل أعضاء الأمم المتحدة ، وبالتالي دون تعديل الميثاق .

ان المقرر الذى اعتمدته الجمعية توا يختلف عن المقرر ٤٥٣/٣٤ في انه يطالب رئيس الجمعية العامة أن يجرى مشاورات فيما بين الدورتين لكي يسهل للجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين بحث المشروع الملحق بالمقرر . ان امكانية المشاورات كانت أحد العوامل التي جعلت مقدمي المشروع يقبلون تأجيلا آخر ، نظرا لأن المشاورات سوف تيسر للوفود المعنية دراسة الموضوع وتقرير مواقفهم وهم على بينة من كل أوجه المشكلة .

ومع ذلك ، فنحن لا نعتقد ان تلك المشاورات ينبغي ان تمضي الى ابعد من اجل معقول كما يجب بصفة خاصة ألا تتحول الى محفل اضافي يدوم طويلا . ونأمل ان تعقد هذه المشاورات في اوائل ١٩٨١ حتى يكون لدى الحكومات الوقت الكافي لتقرير مواقفها المحددة .

وهناك نقطة اخرى ، نود التأكيد عليها وهي ان المشروع الذى قدم هذا العام بالاضافة الى المشروع الذى سوف يقدم بكل تأكيد في العام القادم كمشروع جديد في ضوء المشاورات ، ينبعان من الاحكام الواردة في ملحق القرار ١٩٧/٣٢ ولا يرتبطان بأى شكل بالمقترحات الاخرى التي توحي بالحاجة الى تعديل الميثاق .

وفي الختام نريد ان نكرر كما جاء في اخر الفقرة (أ) من المقرر ، عزم مقدميه على اتخاذ خطوات ضرورية حتى تستطيع الجمعية العامة اعتماد تدبير جوهرى حول اعادة تشكيل المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورتها العادية السادسة والثلاثين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٦١ (ى) من جدول الاعمال .

وسنبدأ الان نظر تقرير اللجنة الثانية حول البندين الفرعيين (ع) ، (ف) من البند ٦١ من جدول الاعمال ، والمعنونين " مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة" و " مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا " (A/35/592/Add.5) .

Digitized by UNOG Library

وسوف تتخذ الجمعية الان مقررا بشأن مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانيـة في الفقرة ١٦ من تقريرها ، في الوثيقة A/35/592/Add.5 .

ومشروع القرار الاول بعنوان " مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة" والاثار المالية والادارية المترتبة على مشروع القرار هذا واردة في تقرير اللجنـة الخامسة في الوثيقة A/35/749 .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الاول دون تصويت ، فهل لي ان اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الاول (قرار ٣٥/٢٠٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني المعنون " مؤتمر الامم المتحـدة المعني بأقل البلدان نموا " . وتقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المالية والادارية لمشروع القرار هذا وارد في الوثيقة A/35/725 .

وهنا ايضا فان اللجنة الثانية اعتمدت مشروع القرار الثاني دون تصويت ، فهل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (قرار رقم ٣٥/ ٢٠٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو السيد ممثل كينيا لأخذ الكلمة .

السيد نانجيرا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي سعيد للغايـــة لان الجمعية العامة قد اعتمدت بالتوافق العام في الاراء مشروع القرار الخاص بمؤتمر الامم المتحـدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

وكما يعرف الاعضاء ، لقد قطعنا شوطا طويلا ونستطيع الان ان نقول بحذر ولكن باطمئنان ان حالة الاعداد لهذا المؤتمر تعتبر مشجعة للغاية بالمقارنة بما كانت عليه منذ بضعة اشهـــر . ان الحاجة الى الحفاظ على هذه الدفعة ، بل والى تكثيف العمليات التحضيرية للمؤتمر تعتبر أمرا لا جدال فيه ، لأن الوقت المتاح لنا للقيام بالاعمال التحضيرية ، بصفتنا مفاوضين في الحوار بين الشمال والجنوب ، وقت قصير للغاية . ومع ذلك فاننا نشعر بالتشجيع للاهتمام الكبير الذى ابدته

Digitized by UNOG Library

الحكومات ازاء هذا المؤتمر . واننا على اقتناع تام بأننا جميعا حكومات ووفود ، سوف نواصل تقديم المساهمات القيمة في الاعمال التحضيرية لهذا المؤتمر .

والان ، فان الجمعية العامة تدرك بلاشك الشائعات المحرجة للغاية والخطيرة التي وصفتها بعض الوفود على انها تقارير بالفعل ، والتي اذاعت ان حكومة كينيا قد سحبت عرضها باستضافة مؤتمر الطاقة ، وكما اكد وفد بلادي مرارا وتكرارا فان هذه الشائعات زائفة تماما ، وستظل كذلك طالما ان حكومة وشعب كينيا يتطلعان بحماس شديد الى استضافة هذا المؤتمر في العام المقبل . اننا ممتنون لأولئك الذين ابدوا الاهتمام اللازم للتحقق من هذه الشائعات هنا من بعثة كينيا لدى الامم المتحدة ، اننا نعلم ان بعض المبعوثين يطلقون شائعات لصالح بلادهم ، ولكننا نحن ممثلي كينيا نقول الصدق دائما ولا شيء غير الصدق ، وذلك لصالح بلدنا . وأود أن أؤكد من جديد هنا عزم حكومتي باستضافة مؤتمر الطاقة . وكما تنص الفقرة ذات الصلة من مشروع القرار ، فانها :

" ان المؤتمر سيعقد من ١٠ الى ٢١ آب/اغسطس ١٩٨١ في نيروبي ويسبقه اجتماعات اقليمية ومشاورات في نيروبي تبدأ في أول آب/أغسطس ١٩٨١ " .

ولذلك ، فليس هناك مجال للتساؤل حول ما اذا كانت كينيا سوف تستضيف المؤتمر ، اذ ان الاجابة ستكون نعم وبصوت عال . ولكن ما يتعين علينا ان نتساءل بشأنه هو ماهية الترتيبات بما في ذلك السكن ، وبرنامج الرحلات التي ستوفرها سلطات كينيا قبل واثناء وبعد المؤتمر ، وذلك لمساعدة السادة اعضاء الوفود وأسرهم ومرافقيهم للاستمتاع باقامتهم في كينيا . ان بعثة كينيا في نيويورك ستكون سعيدة للرد على اية استفسارات وان كانت بعض الوفود تفضل ان تحصل على كل ما تريد من تفاصيل من خلال بعثاتها في نيروبي . ونحن نشجع وننصح الاعضاء بأن ينسقوا بين فترة انعقاد المؤتمر وبين فترة عطلاتهم سواء في نيروبي أو في اى مكان اخر في كينيا .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بمسألة المعارض والمسيرات ، فقد أخبرنا أمانة المؤتمر عن توفّر الأماكن فـــي نيروبي قبل وخلال المؤتمر ، كما أخبرناها عن حقيقة أن السلطات الكينية المعنية تود أن تحصل على تفاصيل عما يود العارضون أن يتوفّر لهم . ونأمل في أن تتمكن الأمانة من الحصول على هـــذه التفاصيل في وقت قريب من الحكومات المعنية ومن أولئك الذين يريدون الاشتراك في المعرض وارسالها الى السلطات الكينية المعنية دون تأخير . ان لدينا وثيقة الأمين العام للمؤتمر وهـــي الوثيقة EC.331/3(6) المؤرخة ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ .

وفي الختام ، أود أن أكرر الأهمية الكبرى التي تعلقها كينيا على مؤتمر الطاقة . ولسنـــا في حاجة الى القول بأننا سنواصل اشتراكنا المتفاني في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الذى ينبغـــي أن يؤدى — ضمن أمور أخرى — الى وضع خطة عمل بشأن مصادر جديدة ومتجددة للطاقة من أجـــل التنمية . وينبغي أن تتضمن تلك الخطة خطوطا توجيهية محددة يتم على أساسها وضع وتنفيـــذ تدابير سياسية وانشاء جهاز لاستعراض وتقييم خطة العمل حتى يمكن تنقيحها وفقا للتغييرات التـــي تحدث في موقف الطاقة في العالم وعلى ضوء نتائج أية مؤتمرات دولية أخرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وهكذا نكون قد اختتمنا نظرنا للبند ٦١ مـــن جدول الأعمال (ع) و (ف) .

رفعت الجلسة الساعـــة ١١/٢٥

Digitized by UNOG Library